The Future of the National Currency in Monetary Reforms in Iraq

Haneen Amer Ayied Al-Qargolli
College of Physical Education and Sport Sciences, University of Baghdad, Baghdad, Iraq
* haneen.a@cope.uobaghdad.edu.iq

KEYWORDS: **Monetary Policy, Iraqi Dinar, Reforms, Central Bank, Currency.**

https://doi.org/10.51345/.v36i3.1142.g564

ABSTRACT:

Monetary reforms in Iraq have represented serious attempts to enhance the stability of the Iraqi dinar. However, they have faced structural and political challenges that hindered their full success. Measures such as (exchange rate adjustments and financial inclusion initiatives) have helped mitigate short-term crises, yet they failed to address the root causes of Iraq's economic problems, including near-total dependence on oil and widespread financial corruption.

Key findings of the study:

1. Lack of economic diversification has left the Iraqi dinar vulnerable to global oil price fluctuations.

2. Structural reforms (e.g., currency redenomination and anti-money laundering efforts) require stronger political and legal support to succeed.

3. Inflation and lack of public trust in the national currency remain major obstacles due to ineffective monetary policies.

Recommendations for strengthening the national currency:

1. Diversify income sources by supporting non-oil sectors (agriculture, industry, tourism).

2. Enhance central bank independence to ensure apolitical monetary policies.

3. Adopt modern financial technologies to improve transparency and combat corruption.

The success of monetary reforms ultimately depends on achieving political stability and demonstrating genuine commitment to economic reform. Without these, the Iraqi dinar will remain susceptible to volatility that negatively impacts both citizens' livelihoods and the overall economy.

مستقبل العملة الوطنية في الاصلاحات النقدية في العراق

م.م. حنين عامر عايد القرغولي
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة، جامعة بغداد، بغداد، العراق
* haneen.a@cope.uobaghdad.edu.iq

الكلمات المفتاحية | **السياسة النقدية، الدينار العراقي، الاصلاحات، البنك المركزي، العملة.**

https://doi.org/10.51345/.v36i3.1142.g564

ملخص البحث:

إن الإصلاحات النقدية في العراق شكلت محاولات جادة لتعزيز استقرار الدينار العراقي، إلا أنها واجهت تحديات هيكلية وسياسية أعاقت تحقيق النتائج المرجوة بالكامل. فقد أسهمت إجراءات مثل (تعديل سعر الصرف وتعزيز الشمول المالي) في تخفيف حدة الأزمات قصيرة المدى، لكنها لم تعالج الأسباب الجذرية لمشكلات الاقتصاد العراقي، مثل الاعتماد شبه الكلي على النفط وانتشار الفساد المالي.

من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

1. **ضعف تنويع الاقتصاد جعل الدينار العراقي رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية.**
2. **الإصلاحات الهيكلية كإلغاء الأصفار ومكافحة غسل الأموال تحتاج إلى دعم سياسي وقانوني لضمان نجاحها.**
3. **التضخم وانعدام الثقة بالعملة المحلية ما زالا يشكلان عقبتين رئيسيتين بسبب السياسات النقدية غير الفعالة.**

لضمان مستقبل أفضل للعملة الوطنية يقترح البحث:

1. **تنويع مصادر الدخل عبر دعم القطاعات غير النفطية (الزراعة، الصناعة، السياحة).**
2. **تعزيز استقلالية البنك المركزي لضمان سياسات نقدية بعيدة عن التأثيرات السياسية .**
3. **تبني تقنيات مالية حديثة لزيادة الشفافية ومكافحة الفساد.**

ويعد نجاح الإصلاحات النقدية رهناً بتحقيق استقرار سياسي وإرادة حقيقية للإصلاح الاقتصادي. فبدون ذلك، سيظل الدينار العراقي عرضة لتقلبات تؤثر على حياة المواطن والاقتصاد ككل.

المقدمة:

يعد استقرار العملة الوطنية ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، وفي العراق، إذ يشكل الدينار العراقي رمزاً للسيادة الوطنية ووسيلة للحفاظ على التوازن المالي، تواجه العملة تحديات جسيمة تهدد قيمتها وثقة المواطنين بها. فمنذ عقود، ظل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية، أبرزها الاعتماد المفرط على عائدات النفط، وتأثيرات الحروب والأزمات السياسية، وانتشار الفساد المالي والإداري، مما انعكس سلباً على السياسات النقدية وقدرة البنك المركزي على الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار.

وفي هذا السياق، تبرز الإصلاحات النقدية كأداة حيوية لمعالجة هذه التحديات. فقد شهد العراق في السنوات الأخيرة سلسلة من الإجراءات، مثل تعديل سعر الصرف، وإعادة هيكلة العملة، وتعزيز الشمول المالي، والتي

هدفت إلى تعزيز مكانة الدينار العراقي وتحفيز الاقتصاد. إلا أن هذه الإصلاحات لم تخل من انتقادات، إذ واجهت عقبات مثل ضعف البنية التحتية المالية، وعدم الاستقرار السياسي، وتدخلات القوى الخارجية. لذا، يأتي هذا البحث لتحليل مدى فعالية الإصلاحات النقدية في تحقيق استقرار العملة الوطنية، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. كيف أثرت التطورات التاريخية والأزمات على قيمة الدينار العراقي؟
2. ما هي أبرز الإصلاحات النقدية التي نفذها العراق، وما نتائجها؟
3. ما التحديات التي تعترض مستقبل العملة الوطنية، وكيف يمكن معالجتها؟

مشكلة البحث:

تعاني العملة الوطنية من تقلبات حادة في قيمتها، نتيجة الاعتماد على عائدات النفط والتضخم والفساد المالي، فضلاً عن ضعف السياسات النقدية في مواجهة الازمات الاقتصادية، لذا نبحث في مدى نجاح الاصلاحات النقدية في معالجة المشكلات.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الاصلاحات النقدية في العراق ساهمت في تعزيز استقرار العملة الوطنية، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة بالكامل بسبب ضعف البنية التحتية المالية والتحديات السياسية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى:

1. تحليل تطور العملة الوطنية (الدينار العراقي).
2. تقييم الاصلاحات النقدية التي نفذتها الحكومة العراقية والبنك المركزي.
3. الكشف عن التحديات التي تواجه العملة العراقية مثل التضخم والفساد والاقتصاد الريعي.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في فهم التحديات التي تواجه العملة العراقية وانعكاساتها على الاقتصاد، وتقييم فاعلية الاصلاحات النقدية في تعزيز استقرار الدينار العراقي.

هيكلية البحث:

تعتمد منهجية البحث على (التحليل الوصفي) لبيانات البنك المركزي العراقي والتقارير الاقتصادية الدولية، إلى جانب (المنهج التحليلي) لتقييم تأثير الإصلاحات في مواجهة التحديات الراهنة. وتكمن أهمية الدراسة في تقديم رؤية شاملة لتجربة العراق النقدية، والتي يمكن أن تكون مرجعاً للمعنيين بالسياسة الاقتصادية والباحثين في مجال الإصلاح المالي.

المبحث الاول: تطور العملة الوطنية في العراق

اولاً: التاريخ النقدي للعملة الوطنية

تعرف العملة الوطنية بأنها وسيلة مقبولة كوسيط للتبادل داخل الدولة وتشمل العملات الورقية والعملات المعدنية وهي وحدة التبادل التجاري تختلف من دولة الى أخرى وتمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنة بالاسلوب التبادلي القديم القائم على تبادل السلع مباشرة، ويمكن تداول هذه العملة مع عملات أخرى في سوق الصرف الاجنبي لتكون للعملة قيمة بالنسبة للعملات الاخرى[1].

بدأ استخدام العملة في العراق مع بداية الحرب العالمية الأولى، عندما كان العراق تابعاً للنظام النقدي الهندي، إذ كانت الروبية الهندية هي العملة الرسمية حتى عام 1932. إذ تم تشكيل (لجنة العملة العراقية) في عام 1931 وفقاً للقانون رقم (44) لعام 1931 . لاحقاً، تم إلغاء هذه اللجنة وإنشاء (المصرف الوطني العراقي) بموجب القانونين رقم (42) و(43) لعام 1947 ، والذي أصبح مسؤولاً عن إصدار العملة، وبموجب القانون رقم (72) لعام 1956 ، تم تغيير اسم المصرف الوطني العراقي إلى (البنك المركزي العراقي)، وفقاً للقانون رقم (56) لعام 2004، تم منح البنك المركزي العراقي الحق الحصري في إصدار العملات الورقية والمعدنية للتداول في العراق. يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير العملة في جميع أنحاء البلاد وفي جميع الأوقات، كما أنه المسؤول عن إتلاف الأوراق النقدية التالفة أو التي تم سحبها من التداول. وفي بداية عام 2003، قام البنك المركزي بسحب جميع الأوراق النقدية المحلية والدولية المعروفة باسم "الطبعة السويسرية" وإصدار سلسلة جديدة من الدينار العراقي تتكون من سبع فئات، تم طباعتها بمواصفات أمنية عالية ومتطورة لمنع التزوير. كما قام البنك باستخدام تقنيات حديثة للكشف عن الأوراق النقدية المزيفة[2].

ويعد البنك المركزي من اهم المؤسسات التي تشارك في سوق النقد لكونه السلطة النقدية التي تضع الاجراءات والتدابير لمراقبة النظام المصرفي وادارة عمليات اصدار الاوراق المالية[3].

ثانياً: تأثير الحروب على قيمة العملة

ان التحدي الابرز امام السياسة النقدية مواجهة الصدمتين المزدوجتين في سنتين (2016-2017)، تمثلت الاولى بانخفاض سعر برميل النفط في السوق الدولية الى اقل من (50%) من السعر الذي كان عليه وما تبعه من ضغط على الاحتياطي من العملة الاجنبية، اما الثانية فكانت صدمة امنية تمثلت في الحرب على تنظيمات (داعش الارهابية) وما خلفته من اثار سلبية، ومن ابرز التحديات التي واجهتها السياسة النقدية العراقية الاتي[4]:

1. الصدمة الامنية ومتطلبات سياسة الاستقرار

واجهت السياسة النقدية خلال تلك الفترة صدمة امنية تمثلت في الخراب على (تنظيمات داعش الارهابية)، وتمثلت هذه الصدمة اختباراً لقدرة البنك المركزي على تحقيق توفير السيولة المطلوبة وتخفيف الضغوط التضخمية.

2. الصدمة المالية والقدرة على استدامة الاستقرار

أ. زيادة الانفاق الحكومي بشكل كبير تمثل تحدياً امام التحكم بالمعروض النقدي من قبل البنك المركزي في ظل سرعة نمو الانفاق العام إذ بلغ معدله خلال السنوات الماضية (28.5%) مما جعل من عرض النقد متغير خارجي يتحكم فيه حجم الانفاق الحكومي ونوعيته، إذ زاد عرض النقد من (8.5) ترليون دينار عام 2003 ليصل الى(62.5) ترليون دينار عام 2016، فضلاً عن اختلال بنية الانفاق الحكومي باتجاه الانفاق التشغيلي وبشكل خاص حجم الرواتب والاجور بسبب تضخم حجم التوظيف في القطاع العام وهذا الانفاق يتحول الى استهلاك واكتناز على حساب الادخار الموجه للاستثمار.

ب. انخفاض نسبة العمق المالي، إذ لا تتعدى (2%) نسبة رؤوس اموال الشركات المساهمة بالقيمة السوقية الى الناتج المحلي الاجمالي.

ت. تمويل الموازنة العامة بالعجز الذي يؤدي الى ضغوط تضخمية نتيجة التمويل الحكومي المعتمد على الايرادات الخارجية، ومن ثم قيام الحكومة بتنقيده عبر البنك المركزي لتسديد الالتزامات المدرجة في الموازنة، وهذا الامر يواجه علاقة عكسية بين عجز الموازنة واستقلالية البنك المركزي في سياسته النقدية لمواجهة التضخم.

ث. انخفاض الايرادات غير النفطية إذ لا تتجاوز (5%) من اجمالي الايرادات، ونسبة الضرائب لا تتجاوز (1%) من الناتج المحلي الاجمالي.

ج. عدم التعامل بالسندات، اي انخفاض فاعلية بعض ادوات السياسة النقدية.

ح. شيوع ثقافة التعامل النقدي بعيداً عن الجهاز المصرفي.

المبحث الثاني: الاصلاحات النقدية في العراق

تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات وازمات عديدة ولم يكن في حقيقة من القوة لمواجهة الصدمات والازمات، على الرغم من امكاناته الاقتصادية الهائلة، التي لم تستثمر بشكل متوازن لتحقيق النهضة الحضارية والتطور الاقتصادي والنقدي.

اولاً: الاصلاحات النقدية

هناك عدة وسائل للإصلاحات النقدية أبرزها:

1. **اصلاح سعر الصرف**

بعد الازمة المالية بسبب جائحة (كورونا) وما نتجت عنه من تدهور اسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية، ادى ذلك حدوث عجز كبير في الموازنة العامة لعام 2020، الامر الذي جعل البنك المركزي العراقي يقرر تعديل سعر صرف العملة الاجنبية الى يلي[5]:

- 1450دينار لكل دولار سعر شراء العملة الاجنبية من وزارة المالية.
- 1460 دينار لكل دولار سعر بيع العملة الاجنبية للمصارف.
- 1470 دينار لكل دولار سعر بيع العملة الاجنبية للجمهور.

وان هذا التغير قد حقق نتائج ايجابية، ابرزها تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وصولاً الى تحقيق فائض في نهاية عام 2021، ومنح المنتجين والمستثمرين المحليين ميزة تنافسية مهمة مع السلع المستوردة[6].

2. **اعادة هيكلة العملة (إلغاء الأصفار)**

تناقش الحكومة والبنك المركزي مشروعاً لإلغاء ثلاثة اصفار من الدينار العراقي نتيجة وجود كتلة نقدية كثيرة الاصفار قليلة القيمة بما لا يتناسب مع التطورات ومستقبل الاقتصاد العراقي مما ادى الى السعي لإصلاح نظام ادارة العملة النقدية من خلال هيكلتها وحذف الاصفار منها للسيطرة على تدفق وادارة كلفة الكتلة النقدية على نحو امثل، وهي خطوة تهدف الى تبسيط المعاملات المالية وتقليل التعقيدات في النظام النقدي، ومكافحة التضخم من خلال تقليل كمية النقد المتداول، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين بالعملة المحلية[7].

3. **تعزيز الشمول المالي**

ان التقدم بعمل نظام المدفوعات العراقي ادى الى السيطرة بشكل كبير على تدفق الاموال وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن جميع التحويلات التي تحدث ضمن نطاق القطاع المالي والمصرفي،

فضلاً عن مشروع توطين رواتب الموظفين استناداً الى قراري الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم (312) و (281) بتحويل نظام دفع الرواتب الى الموظفين بضمنها المخصصات والمنافع الى نظام دفع الكتروني، من خلال فتح الحسابات المصرفية للموظفين في المصارف الحكومية والاهلية وفروع المصارف الاجنبية وذلك لسحب الراتب من خلال الصرافات الآلية، فضلاً عن الاستفادة من الخدمات المصرفية الاخرى مثل القروض، خدمات الشراء، حسابات التوفير...وغيرها، إذا ساهم ذلك بتوفير السيولة داخل القطاع المصرفي والاستفادة المثلى من الخدمات المالية والمصرفية داخل وخارج العراق[8].

4. **مكافحة التهرب والفساد المالي**

يعد التهرب الضريبي والجمركي أحد التحديات الكبيرة التي توضح فقدان الدولة لعوائد مالية كبيرة، بينما يشمل الفساد المالي اختلاس الأموال العامة، والرشوة، والمحسوبية، والتبذير في الموازنة.

لذا عمل البنك المركزي العراقي على حماية القطاع المالي من الجرائم المالية وغسل الاموال، من خلال الاتي[9]:

أ. اعداد استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

ب. تفعيل دائرة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ومنحها الاستقلال وبموازنة مستقلة، إذ تم احالة قضايا جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب الى القضاء.

ت. تطبيق برامج وانظمة وسياسات واجراءات لضبط ومراقبة حركة العملة الاجنبية (الدولار).

ث. فرض الامتثال لقواعد مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب (ضوابط ولوائح، انظمة، موارد).

ثانياً: الاصلاحات المصرفية

اكدت الحكومة والبنك المركزي على تبني رؤية مشتركة اصلاحية، تتمثل في انشاء منظومة حديثة وشفافة وشاملة تدعم تطلعات الاقتصاد الديناميكي للدولة العراقية، وقد ارتكزت هذه الجهود للإصلاح على المجالات الرئيسية التالية[10]:

1. تعزيز هياكل الملكية وأطر الحوكمة، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تدابير من بينها، استحداث هياكل ملكية متنوعة وضمان الاشراف المستقل لمجلس الادارة على العمليات واللجان.
2. الارتقاء بمستوى ومعايير الخدمة، من خلال زيادة امكانية الوصول الى الخدمات المالية الاساسية لجميع افراد الشعب، عبر تعزيز الكفاءة وزيادة المعروض من المنتجات وتحديث البنية التحتية للقطاع المصرفي.

3. تعزيز المرونة المالية، من خلال السلامة المالية للمصارف العراقية ووضع متطلبات قوية بشأن رؤوس الاموال والسيولة النقدية لحماية ودائع العملاء وحماية الاقتصاد في مواجهة التحديات المحلية الدولية.
4. المواءمة والتوافق مع المعايير الدولية، عبر فرض الالتزام بالأطر والممارسات المعترف بها في مجالات مكافحة غسل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب، فضلاً عن الالتزام بالشفافية المالية لضمان سلاسة الخدمات المصرفية ودعم الاعمال واحتياجات المواطنين.
5. تسريع وتيرة الإصلاحات في القطاع المالي لتحسين فرص الوصول إلى التمويل، يجب على السلطات العراقية مواصلة تحديث القطاع المصرفي ودعم قدرة المصارف على إقامة علاقات مع البنوك المراسلة، كما يجب تكثيف الجهود لإعادة هيكلة أكبر مصرفين حكوميين، بما في ذلك التعجيل بالمصادقة على القوائم المالية السابقة، وتطبيق الأنظمة المصرفية الشاملة، وتعزيز الحوكمة المؤسسية وفق أفضل الممارسات الدولية[11].
6. ان التحول الالكتروني في التعاملات المالية ادى الى تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالنظام المصرفي العراقي، إذ ساهم هذا التحول في تحسين الشفافية والكفاءة، مما جعل النظام المصرفي اكثر جاذبية للمستثمرين الدوليين، وفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولية(IFC) لعام 2022 فإن زيادة استخدام التكنولوجيا المالية في العراق يمكن ان تعزز النمو الاقتصادي [12].
7. تنفيذ إصلاحات شاملة في نظام التقاعد هناك حاجة ملحة لإصلاح نظام التقاعد لتقليل التكاليف المالية المتوقعة لنظام تقاعد موظفي القطاع العام، وتحسين التوافق بين المنافع والقواعد بين أنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص، وضمان كفاية المعاشات التقاعدية والإنصاف بين الأجيال، وزيادة نسبة العاملين المشتركين في نظام تقاعد القطاع الخاص[13].

المبحث الثالث: تحديات الاصلاح النقدي ومستقبل العملة النقدية

اولاً: تحديات الاصلاحات النقدية في العراق

1- الاعتماد على النفط

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على العوائد النفطية، إذ تساهم بنسبة 70% من الإيرادات العامة للدولة، وتشكل العوائد النفطية أكثر من 90% من الموازنة العامة للدولة مما يظهر مدى أهمية هذا القطاع في تمويل الدولة، وبذلك تؤثر التقلبات في اسعار النفط الخام على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن ان قطاع إنتاج وتصدير النفط الخام يؤدي دوراً محورياً في الاقتصاد العراقي، إذ يغطي النفط أكثر من 92% من نفقات الدولة، اما صادرات النفط الخام فبلغت 97% من إجمالي صادرات الدولة، وبذلك يعد النفط المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية في العراق[14].

2- الفساد وعدم الاستقرار السياسي

ان الفساد المالي والاداري يضعف فعالية السياسات النقدية والمالية، ويزيد من فقدان الثقة في العملة المحلية، كما ان عدم الاستقرار السياسي والامني يؤدي الى فقدان الثقة في الدينار العراقي، مما يسبب تقلبات في سعر الصرف، وان الاستقرار يساعد في جذب الاستثمارات الاجنبية التي تعزز قيمة العملة"[15].

3- احتياطات العملات الاجنبية

يلتزم البنك المركزي باستخدام الاحتياطات الأجنبية كأداة رئيسية لدعم قيمة الدينار العراقي في مواجهة الصدمات الاقتصادية، وفقاً للقانون تحدد هذه الاحتياطات وفق معايير دولية تشمل تغطية الواردات لعدة اشهر ودعم الالتزامات الخارجية للحكومة، يعد استقرار الاحتياطي النقدي شرطاً اساسياً لضمان استقرار سعر الصرف ضد تقلبات الاسواق العالمية"[16] . فضلاً عن ان الحكومة العراقية تحتفظ باحتياطات من العملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي بسبب عدم ثقة المواطنين بالدينار العراقي[17].

4- التضخم

التضخم هو الزيادة المستمرة في الاسعار، الذي يؤثر على سعر الصرف، إذ عندما تشهد الدولة ارتفاعاً في معدلات التضخم فإن القوة الشرائية للعملة المحلية تتراجع، فإذا ارتفع التضخم تتأكل مدخرات المواطنين مما يؤدي الى انخفاض ثقة المستثمرين والمستهلكين في العملة، ومن جهة اخرى يمكن ان يساهم ارتفاع سعر الصرف في ارتفاع معدلات التضخم. عندما تنخفض قيمة العملة المحلية تصبح السلع المستوردة أكثر تكلفة، مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار في السوق المحلية، إذ يعد التضخم في العراق من المشاكل الكبيرة، فالسنوات الاخيرة شهدت ارتفاعاً حاداً في اسعار السلع والخدمات. وذلك بسبب عوامل عديدة منها[18]:

أ. زيادة الاسعار العالمية.

ب. الانفاق الحكومي غير المدروس.

ت. تراجع قيمة الدينار العراقي.

5- التحديات الخارجية

ان التدخلات الخارجية وعدم احترام سيادة العراق، إذ لازالت بعض القوى الاقليمية والدولية تتدخل في الشأن السياسي والامني العراقي، بل وصل الحال الى انتهاك السيادة العراقية واجواءه بشكل علني وسافر، فضلاً عن ذلك يعاني العراق من مشكلة الديون الخارجية، إذ تفاقمت المديونية الخارجية العراقية الى ما يقارب (127) مليار دولار، وتكم الصعوبات في حجم الاضطرابات الداخلية وصراعات سياسية وسيطرة التنظيمات الارهابية على مدن نفطية عراقية، إذ ان العراق يعتمد على مورده الرئيسي من النفط كمصدر للإيرادات المالية، وهذا المورد يتعرض بشكل مستمر الى عمليات تهريب وحالات الفساد المالي والاداري[19].

ثانياً: مستقبل العملة الوطنية

1- يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الصادرات والإيرادات من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى حاجته المستمرة لرأس المال الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. هذا الاعتماد يبرز أهمية استقرار سعر الصرف كأداة محورية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومع ذلك، لم يتمكن العراق من الحفاظ على استقرار سعر الصرف، في ظل التحديات المتعلقة بالتجارة والتحويلات. ففي ديسمبر 2020 ، خُفّض سعر صرف الدينار العراقي بنسبة (22.7%)، قبل أن يتم تعديل هذا التخفيض لاحقًا في فبراير 2023 إلى نسبة (10.3%). حالياً يعتمد العراق على نظام مزدوج لسعر الصرف، إذ ان السعر الرسمي للدولار يبلغ (1310) دينارا عراقيا، في حين يصل السعر في السوق الموازية إلى نحو 1500 دينارا للدولار الواحد، هذه الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية لها العديد من الاثار السلبية منها[20].

أ. تعقيد المعاملات التجارية إذ يتعين على المدراء في كثير من الاحيان التعامل مع الحسابات بسعرين مختلفين او أكثر من اسعار الصرف.

ب. تسهل اسعار الصرف المتعددة ممارسات الفساد، إذ سيسعى المسؤولون الى الحصول على اموال مقومة بالدولار من العملاء بينما يقومون هم بدفع الاموال الى الحكومة بالدينار.

ت. ان الفرق الكبير بين السعر الموازي والسعر الرسمي، سيؤخذ كعلامة تنذر بتخفيض مستقبلي لقيمة الدينار.

2- كمية النقود المطبوعة وعدم الاستقرار في الكمية، ففي (31 تشرين الاول 2024) بلغ مجموع الاموال التي طبعها البنك المركزي (104.1) تريليون دينار، لكنها انخفضت في (30 تشرين الثاني 2024) الى (101.3) تريليون دينار، بنسبة (10%) فقط داخل البنوك اما (90%) المتبقية خارج البنوك، لذا فان النسبة التي خارج البنوك هي التي تتحكم بسعر صرف الدولار[21].

ان عرض الحوالات والنقد ارتفع في عام 2024 بنسبة (32%) مقارنة بالعام الماضي، إذ وصل الى (62) مليار دولار، والحوالات وصلت الى أكثر من (58) مليار دولار والنقد انخفض الى (3.8) مليار دولار، كما موضع في الرسم البياني.

المصدر:البنك المركزي العراقي 2024.

3- هدر موارد الدولة إذ ان هناك هدر كبير في موارد الدولة، ولو تم وضعها في اطار الكفاءة الاقتصادية فانها تحقق طفرة كبيرة للأوضاع المالية العامة[22]:

أ. تستخدم مصافي انتاج المشتقات النفطية وانتاج الكهرباء بحدود مليون برميل نفط، قيمته السوقية تزيد على(20) مليار دولار ما يعادل(23) تريليون دينار، مقابل ذلك تستلم خزينة الحكومة ايراداً يقل عن (10%) من المبلغ المذكور.

ب. تبلغ قيمة الاستيرادات السنوية نحو(50) مليار دولار، يقدر الايراد من الرسوم الجمركية على هذه الاستيرادات (6) الى(8) تريليونات دينار سنوياً، في حين لاتصل نسبة المتحصلات الى (10)%) من مبالغ الرسوم المفترضة.

ت. تبلغ فاتورة الرواتب والاجور في سنة 2020 حوالي (52) تريليون دينار اي بنسبة (85%) من ايرادات النفط (بعد استبعاد تخصيصات عقود التراخيص)، بزيادة (8) تريليونات دينار عن سنة 2019 وبزيادة (16) تريليون دينار عن سنة 2017، هذه الزيادات والطفرات في بند الرواتب تهدد مالية الدولة فضلاً على انها لاتحقق اي قيمة اضافية سوى إفراغ موازنة الدولة من تحقيق اهداف تنموية مهمة وضرورية، ان هذا النمو في زيادة هذه النفقات اكبر من اي تخفيض في قيمة الدينار.

ث. يؤدي استقرار سعر الصرف دوراً مهماً في تدفقات الاستثمارات الاجنبية، ويعطي خيار اللجوء الى تعديل سعر الصرف كلما اقتضت ظروف سد النفقات الحكومية، مما يعطي اشارة سلبية للمستثمرين.

ج. تمتلك وزارة المالية رصيداً ضخماً من العقارات(اراضي، مباني، اراضي زراعية)، تم في الاونة الاخير حصر ما يمكن تأجيره او بيعه بما يصل (7) تريليونات(خلال عام 2020) واكثر من ذلك في السنوات اللاحقة.

ح. تبلغ ايرادات الضرائب المباشرة (2.5) تريليون دينار اي ما نسبته(1%) الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، في حين يبلغ معدل ايرادات الضرائب المباشرة الى الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية (7%)، ومن الجدير بالذكر ان هذه الايرادات المتدنية ليست بسبب انخفاض نسب الضرائب في العراق بل نتيجة تخلف الجهاز الضريبي بمكوناته كافه والفساد المستشري فيه.

4- ان استقرار سعر الصرف على المدى المتوسط مهدد موازنة الحكومة العراقية غير الواقعية لثلاث سنوات(2023-2025) واستناداً الى توقعات السوق لاسعار النفط يمكن للحكومة العراقية ان تتوقع عجزاً مالياً اوسع نطاقاً وانخفاضاً في الاحتياطات الدولية وضغوطاً متزايدة لخفض قيمة الدينار[23].

5- على الرغم من الخطوات الإيجابية التي تم تحديدها في الاعلان عن اصلاحات مصرفية شاملة تهدف الى اعادة تنشيط القطاع المالي، كجزء لا يتجزأ من برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة والذي يهدف الى وضع القطاع المصرفي العراقي في موقع متقدم كمنافس عالمي، إذ تركز الاصلاحات على تعزيز الحوكمة وتحسين الخدمات، والتوافق مع المعايير الدولية، إلا أنه سيكون هناك تحديات إذ سيحتاج تحديث النظام المصرفي في العراق إلى استثمارات كبيرة في التكنولوجيا، والبنية التحتية، ورأس المال البشري، كما أن النجاح في تنفيذ الإصلاحات سيتوقف على الإرادة السياسية لاستكمال هذه الخطط الطموحة، وعلى التعاون المستمر بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. وتحفيز النمو الاقتصادي، وتخفيض البطالة، ويوفر للمواطنين الأدوات اللازمة لتحسين رفاههم المالي، يمكن للإصلاحات أيضا أن تجعل العراق لاعباً منافساً في أسواق المال الإقليمية والدولية، مما يمهد الطريق لنمو واستقرار مستدام في المستقبل[24].

الخاتمة:

تعد الإصلاحات المصرفية التي أعلن عنها كل من الحكومة العراقية والبنك المركزي خطوة واعدة نحو مستقبل اقتصادي أفضل. من خلال تحسين الحوكمة، وتقديم خدمات أفضل، والتوافق مع المعايير الدولية، فإن هذه الإصلاحات يمكن أن تحدث تحولاً ليس فقط في القطاع المصرفي في العراق ولكن أيضا في الحياة اليومية للمواطنين. من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية، وتمكين الأعمال، والتوافق مع المعايير المالية العالمية، يمكن لهذه الإصلاحات أن تمهد الطريق لعراق أكثر ازدهاراً وشمولاً في السنوات القادمة.

المصادر:

1. البيان الختامي لخبراء الصندوق في نهاية بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، صندوق النقد الدولي، 3 مارس2024، على الرابط الاتي: www.imf.org.
2. البيان الختامي لخبراء الصندوق في نهاية بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، صندوق النقد الدولي، 3 مارس2024، على الرابط الاتي: www.imf.org.
3. بيان صادر عن البنك المركزي العراقي حول تعديل سعر الصرف، البنك المركزي العراقي، 21 ديسمبر 2020، على الموقع الرسمي: https://cbi.iq
4. بيان مشترك عن مكتب رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي، 4/فبراير/2025،على موقع البنك المركزي العراقي، https://cbi.iq/news/view/2783 .
5. التقدم بنظام المدفوعات دفع بالسيطرة على تدفق الاموال، البنك المركزي العراقي، 2018، على الموقع الاتي: https://cbi.iq/news/view/658 .
6. حسين شمارة، العراق: جهود إصلاح القطاع المصرفي في مواجهة التحديات الاقتصادية، 18/ديسمبر/2024، على موقع البنك المركزي العراقي، https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2024/12/1556184.html
7. حنين فائق حسين، الدور القانوني للبنك المركزي في ضبط أسعار الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (83)، 2024، ص38.
8. ريبوار كريم محمود، الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد (73)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2023، ص335، 336.
9. سالي سعد محمد، أزمة أسعار الصرف في العراق: من تحليل الأسباب الى استراتيجيات الحل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (83)، 2024، ص12.
10. سعر الصرف الحالي حقق نتائج ايجابية كثيرة، البنك المركزي العراقي، 20 فبراير2022، على الموقع الرسمي: https://cbi.iq
11. سهى سامي حسين، سعر الصرف بين مطرقة التضخم وسندان الفقر في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (83)، 2024، ص34.
12. شذى خليل، إصلاحات القطاع المصرفي في العراق: فصل جديد للنمو الاقتصادي ورفاهية المواطنين، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6/فبراير /2025، https://rawabetcenter.com/archives/178525.
13. علي محسن اسماعيل العلاق، البنك المركزي العراقي من الاستقرار النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية (2017-1947)، على موقع البنك المركزي العراقي، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-150874652930140.pdf.
14. علي محسن اسماعيل، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2015-2016)، البنك المركزي العراقي، 2017، ص5،6.
15. علي محسن اسماعيل، تخفيض سعر صرف الدينار العراقي المحددات والبدائل، البنك المركزي العراقي، 2020، ص12،13.
16. فرانك ر. غونتر، تعيتان للعراق(انجازان للعراق): تحديات سعر الصرف في العراق، 9مايو2024، ص9، على الرابط التالي: https://business.lehigh.edu .
17. ماذا يعني النقد او العملة ولماذا تختلف من دولة الى اخرى، أصول للاستشارات والتداول المالي، على الرابط الاتي: https://www.osoulfx.com/articles/currency-230419.
18. محمد حازم عباس، أثر تقلبات العوائد النفطية على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة من2016-2023، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (83)، 2024، ص7،8.
19. محمود بابان، هل سيصل دومينو انخفاض قيمة العملة الى العراق عام 2025، مركز روداو للدراسات، 2024، ص2.
20. محمود صالح حسن، عولمة الاسواق المالية وتأثيرها في البلدان النامية، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2008، ص69.
21. مظهر محمد صالح قاسم، اعادة هيكلة العملة العراقية (مشروع حذف الاصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية، كانون الثاني 2012، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152223003030276.pdf.
22. نبذة عن نشأة العملة العراقية، البنك المركزي العراقي، على الموقع الالكتروني، https://cbi.iq/page/85

الهوامش:

(1) ماذا يعني النقد او العملة ولماذا تختلف من دولة الى اخرى، أصول للاستشارات والتداول المالي، على الرابط الاتي: https://www.osoulfx.com/articles/currency-230419.

(2) نبذة عن نشأة العملة العراقية، البنك المركزي العراقي، على الموقع الالكتروني، https://cbi.iq/page/85

(3) محمود صالح حسن، عولمة الاسواق المالية وتأثيرها في البلدان النامية، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2008، ص69.

(4) علي محسن اسماعيل، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2015-2016)، البنك المركزي العراقي، 2017، ص5،6.

(5) بيان صادر عن البنك المركزي العراقي حول تعديل سعر الصرف، البنك المركزي العراقي، 21 ديسمبر 2020، على الموقع الرسمي: https://cbi.iq

(6) سعر الصرف الحالي حقق نتائج ايجابية كثيرة، البنك المركزي العراقي، 20 فبراير2022، على الموقع الرسمي: https://cbi.iq

(7) مظهر محمد صالح قاسم، اعادة هيكلة العملة العراقية (مشروع حذف الاصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية، كانون الثاني 2012، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152223003030276.pdf.

(8) التقدم بنظام المدفوعات دفع بالسيطرة على تدفق الاموال، البنك المركزي العراقي، 2018، على الموقع الاتي: https://cbi.iq/news/view/658 .

(9) علي محسن اسماعيل العلاق، البنك المركزي العراقي من الاستقرار النقدي النقدي الى الاستقرار المالي وتعزيز التنمية (2017-1947)، على موقع البنك المركزي العراقي، https://cbi.iq/static/uploads/up/file-150874652930140.pdf.

(10) بيان مشترك عن مكتب رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي، 4/فبراير/2025،على موقع البنك المركزي العراقي، https://cbi.iq/news/view/2783 .

(11) البيان الختامي لخبراء الصندوق في نهاية بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، صندوق النقد الدولي، 3 مارس2024، على الرابط الاتي: www.imf.org.

(12) حسين شمارة، العراق: جهود إصلاح القطاع المصرفي في مواجهة التحديات الاقتصادية، 18/ديسمبر/2024، على موقع البنك المركزي العراقي، https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2024/12/1556184.html

(13) البيان الختامي لخبراء الصندوق في نهاية بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، صندوق النقد الدولي، 3 مارس2024، على الرابط الاتي: www.imf.org.

(14) محمد حازم عباس، أثر تقلبات العوائد النفطية على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة من2016-2023، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (83)، 2024، ص7،8.

(15) سالي سعد محمد، أزمة أسعار الصرف في العراق: من تحليل الأسباب الى استراتيجيات الحل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (83)، 2024، ص12.

(16) حنين فائق حسين، الدور القانوني للبنك المركزي في ضبط أسعار الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (83)، 2024، ص38.

(17)سالي سعد محمد، مصدر سبق ذكره، ص13.

(18) سهى سامي حسين، سعر الصرف بين مطرقة التضخم وسندان الفقر في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (83)، 2024، ص34.

(19) ريبوار كريم محمود، الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد (73)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2023، ص335، 336.

(20) فرانك ر. غونتر، تعيينان للعراق(انجازان للعراق): تحديات سعر الصرف في العراق، 9مايو2024، ص9، على الرابط التالي: https://business.lehigh.edu .

(21) محمود بابان، هل سيصل دومينو انخفاض قيمة العملة الى العراق عام 2025، مركز رووداو للدراسات، 2024، ص2.

(22) علي محسن اسماعيل، تخفيض سعر صرف الدينار العراقي المحددات والبدائل، البنك المركزي العراقي، 2020، ص12،13.

(23) فرانك ر. غونتر، مصدر سبق ذكره، ص37.

(24) شذى خليل، إصلاحات القطاع المصرفي في العراق: فصل جديد للنمو الاقتصادي ورفاهية المواطنين، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6/فبراير/2025، https://rawabetcenter.com/archives/178525.